WORLD HEALTH ORGANIZATION
Regional Office for the Eastern Mediterranean
ORGANISATION MONDIALE DE LA SANTE
Bureau régional de la Méditerranée orientale

منظمة الصحة العالمية
المكتب الإقليمي لشرق المتوسط

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة

الدكتور علاء الدين العلوان
مدير منظمة الصحة العالمية
لإقليم شرق المتوسط

أمام

الندوة الخامسة حول الدبلوماسية الصحية

القاهرة، مصر، 7-8 أيار/مايو 2016

أصحاب المعالي والسعادة، السيدات والسادة،

يُشَرِّفُني أنْ أرحِّبَ بكُم في النَّدوةِ الخامِسَةِ حول الدّبلوماسية الصحيّة. ومعنَا هذا العام كوكَبةٌ مميّزةٌ من المسؤولينَ رفيعي المستوى الذين يمثّلونَ وزاراتِ الصّحةِ والشؤونِ الخارجيةِ، والسفراء ومُديري المعاهِد الدّبلوماسيّة، إلى جانبِ أعضاءِ المجالِسِ التّشريعيّة ولفيفٍ من الخبراءِ البارزين في هذَا المجالِ. وأشكُرُكُم جميعاً على قَبُول دعوتنا. ومَا من شكٍّ في أنّ وجُودَكم معنا اليومَ خيرُ دليلٍ على التزَام الإقليم بتعزيز الجهودِ المبذُولةِ في مجال الدّبلوماسية الصحيّة.

وأَوَدُّ الآن في البداية أن أعبِّر عن أسمى آيات الشكر والتقدير لمعالي الأستاذ عمرو موسى لتشريفه لهذا اللقاء، وإثرائه بآرائه وتصوراته وإرشاداته، وأَوَدُّ أيضاً أن أقدِّم شكري وامتناني لسعادة السفير هشام بدر، مساعد وزير الخارجية الذي دعم هذه المبادرة منذ بدايتها.

ومنَ المعروفِ اليومَ أنّ الصّحة تُساهم مساهمةً رئيسيةً في دفع عجلةِ التنميةِ وإرساءِ السّلام والحدِّ من الفقر وتحقيقِ العدالةِ الاجتماعيةِ وصَوْنِ حقوقِ الإنسانِ. وقد أضحت الصّحةُ الدولية بشكلٍ تدريجيٍ موضوعاً بارزاً في جداولِ أعمالِ السيّاساتِ الخارجية خلال السنواتِ القليلةِ المنصرمةِ.وبناءً على ذلك، أطلقنا هذه المبادَرَة الإقليميةَ منذ خمسِ سنواتٍ وما انفكّت، منذُ ذلك الحين، تتطورُ وتنضُج إلى أن أصبحت حدثاً سنوياً لمناقشةِ المفاهيمِ المعاصرةِ للدّبلوماسية الصحيّة وقضايا الصّحة العالميةِ.

وسواءً تعلّقَ الأَمرُ باجتماعٍ للأجهزةِ الرئاسيةِ لمنظمة الصحة العالمية مثل جمعيةِ الصحةِ العالميةِ أو المجلسِ التنفيذِي، أو دورةٍ للجمعيةِ العامة للأُممِ المتحدةِ، أو أي منتدى عالميٍ آخرَ، فإن قطاع السياسةَ الخارجيةَ غالباً ما يتولى التفاوُضِ بشأن المعاهداتِ والاتفاقاتِ المرتبطةِ بالصّحة ويؤثر فيها. ولقد أسفرت مشاركة الدبلوماسيين عن عددٍ من المفاوضاتِ الدوليةِ التّي انبثقت عنها معاهداتٌ وإعلاناتٌ مهمةٌ، ومنها الاتفاقيةُ الإطاريةُ بشأن مكافحة التّبغ (2005)، واللوائحُ الصحيّةُ الدوليةُ (2005)، والإعلانُ السياسي للأمم المتحدة بشأن الوقاية من الأمراضِ غير المعديّةِ (غير السارية) (2011)، وأهدافُ التنميةِ المستدامةِ التي أقرّتها الجمعية العامة العام الماضي، ومنذُ أيامٍ فقطْ قرارُ مجلسِ الأمنِ بشأن حمايةِ خدماتِ الرعاية الصحيّة أثناء النزاعاتِ المسلّحة

وكما يتضحُ لنا، في كثيرٍ من المجالاتِ، أنَّ القضايا التّي كان يقتَصرُ التعاملُ معها على السياسةِ الوطنيةِ باتَت الآنَ قضايا تشغلُ بالَ العالمِ بأسْرِه، ويصاحبُها تداعياتٌ تتجاوزُ الحدودَ الوطنيةَ للبلدانِ. وكلّما زادَ إلمامُ البلدانِ بأبعادِ الدّبلوماسية الصحيّة، زادَ مستوى تأهيلِها لأداءِ دورٍ أكبَرَ في التأثيرِ في القضايا والقرارات المتعلقة بالصّحة.

السيدات والسادة،

إنّ تميّزَ الدّبلوماسية الصحيّة يكْمُن في أنّها تخرجُ بالقضايا الصحيّة من نطاقها التقليدي في القطاعِ الصّحي إلى مجالاتٍ أُخرَى من أجل التصدِّي للتحدِّيات من الجوانب السياسيةِ والاقتصاديةِ والاجتماعيةِ، لذلك فإن نجاحَ الدّبلوماسيةِ الصحيّةِ يتطلبُ تَكاتفَ أصحابِ الشأن من مختلفِ التّخصّصاتِ مثل الحكوماتِ والجهاتِ الفاعلةِ غيرَ الدولِ والمجالسِ التشريعيةِ، آخِذينَ بعين الاعتبارِ سياسات الدول المختلفة وتأثيرها على الصّحة الوطنية.

وبهذا الصدد إِسمحُوا لي بأن استعرضَ معكُم أمثلةً عمليةً على دور الدّبلوماسية الصحيّةِ.

أولاً: لقد ذَكرتُ في الندوةِ الثّالثةِ التّي نظّمنَاها في 2014 أنّ فاشيّاتِ فيروسِ الإيبولاَ التي كانت تردُ أخبارُها آنذاك من أَفريقيا إشارةٌ واضحةٌ إلى الصّلةِ الوثيقةِ التّي تربِطُ الصّحةَ بالسيّاسةِ الخارجيةِ والأمنِ الوطني والعالمي. وبعدَها ببضعةِ أشهرٍ، شهِدنا تفاقماً هائلاً في حدةِ الأَزمةِ النّاجمةِ عن فيروس الإيبولاَ في بلدانِ غربِ أفريقيا الثّلاثَةِ المعنيّةِ، وآثارَها المدمِّرة على الجوانبِ الاجتماعيةِ والاقتصاديةِ، نِاهِيكَ عن تهديدِها للأمنِ الوطني والعالمي. وهناك تهديدٌ مماثلٌ اليومَ بسبب فاشياتِ فيروسِ زيكا في إقليم الأمريكتينِ. والكل يعلم أنّ الأمراضَ الساريةَ وحالاتِ العدوى المستجدةِ لا تعرفُ أيّةَ حدودٍ. لذلك، أصبح التعاونُ الدوليُّ لتحقيقِ الأمنِ الوطني والإقليمي والعالمي الآنَ أكْبَرَ من أيّ وقتٍ مضَى، لأنّه تبيّن أنّ الإجراءات التّي يتخذُها بلدٌ بمُفرده غيرُ كافيةٍ لإيقافِ انتشار الأَوبئة. فهذا مثالٌ واضحٌ على أهميةِ الدّبلوماسية الصحيّة في سيّاق الأمنِ الصّحي العالمي.

أما المثل التالي لأهمية الدبلوماسية الصحية فيتعلق بالإعلانُ السياسيُّ للأممِ المتحدةِ بشأن الوقاية من الأمراضِ غير المعديّةِ (غير السارية). فقد اجتمع رؤساءُ الدولِ والحكوماتِ، إقراراً منهم بحجمِ المعاناةِ والعبءِ الذي تَفرضُه أمراضُ

القلبِ والسّرطانِ والسكّري وغيرُها من الأمراضِ المزمنةِ الأخرَى على اقتصاداتِ البلدانِ. لذلك فقد انتقَلتِ المناقشاتُ حول هذا الموضوعِ من جمعيةِ الصّحة العالميةِ، حيث يلتقي وزراءُ الصّحة، إلى الجمعيةِ العامةِ للأمم المتحدة، حيثُ يجتمعُ رؤساءُ الدولِ والوزراءُ وكبارُ المسؤولين من قطاع الشؤونِ الخارجيةِ وغيرِهِ من القطاعات، من أجل مناقشة أبعادِ التصدِّي لمثْلِ هذا التهديد العالمي في مُختلفِ القطاعاتِ. وبهذا، تتآزر السياسةُ الخارجيةُ والصّحةُ الدولية وتتكاتف في التفاوضِ من أجل إيجادِ حلولِ لهذا الوباءِ الذي يُهدِّدُ الصّحةَ العامة والتنميةَ الاجتماعيةَ والاقتصاديةَ من كل بلدان العالم، وخاصةً في بلداننا التي تعاني من أعلى نسب الإصابة ببعض هذه الأمراض.

ثالثاً: إنّ إقليمَنا يشهدُ صراعاتٍ وأزماتٍ تؤثرُ على أكثر من نصفِ الدولِ الأعضاءِ فيه وتُلحق آثاراً مدمّرةً على الأنظمةِ الصّحيةِ الوطنيةِ مسبّبةً تدهوراً في الوضعِ الصّحي والإنساني وأعداداً هائلة من الوفياتِ. هنا، يُمكِن للدّبلوماسية الصحيّة أن تلعب دوراً رئيسياً في توفير الإغاثةِ الإنسانيةِ للمجتمعات التّي تحتاجها وفي أحيانٍ كثيرةٍ تؤدي دوراً في إيقاف الأعمالِ العَدَائيةِ للسّماح بإدخال المساعداتِ الإنسانيةِ وللمساهمة في تَهيئَةِ بيئةٍ إيجابيةٍ للحوارِ السياسي.

ولدَينا في الوقت ذاته تجاربَ تدعو للاهتمام في الكثيرِ من بلدانِ الإقليم، ممّا يشيرُ إلى أن التّدخلات الصحيّة تستطيعُ الإسهامَ فعلاً في حلِّ الأزماتِ السياسيةِ أو الصّراعاتِ أو التخفيفِ من وطأَتِها. وهذا ما يُطلِق عليه بعضُ الناسِ "الصّحةُ جسرٌ من جسورِ السّلام".

أصحاب المعالي، السيدات والسادة،

إنّني أؤمنُ بأن هذا المجالَ يستحقُّ منّا جميعاً الاهتمامَ في هذا العالمِ الذي يتغيّرُ بوتيرةٍ سريعةٍ. فالبعضُ منّا في قطاع الصّحة يحتاجُ لأن يُكوِّنَ فهماً أفضلَ عن الرّوابِط بين الصحة وسياسات القطاعات الأخرى، ومنها السياسةُ الخارجيةُ. ومن هنا، فنحن نُدركُ مَدَى أهميةِ مشاركةِ هذا الإقليم وحضُورِهِ في المفاوضاتِ ذات الأهمية البالغة بالنسبة للصّحة، وكذلك في المناقشاتِ الدائرة في كثيرٍ من المحافلِ السياسيةِ المختلفةِ، الإقليميةِ منها والعالميةِ. ولهذا فقد واصلنا، طِوالَ السنّواتِ الأَربعِ الأخيرةِ، الجَمْعَ بين راسمي السياساتِ في قطاعات الصّحةِ والشؤونِ الخارجيةِ والمجالسِ التشريعيةِ وغيرها من القطاعات، حتى يتسنى لنا رفعُ مستوى الوعي والتنسيق بينها وبناءُ القُدُرات على النطاق الوطني، وحتى نضمَنَ لبُلدانِنا مساهمة فعالة في المناقشاتِ العالميةِ حول التحدِّياتِ التي تُواجه جهودَ التنميةِ الاجتماعيةِ والاقتصاديةِ في هذا الإقليم وفي العالمِ.

إنّ التنسيقَ والفهم المشترك بين قطاعي الصحةِ والسياسةِ الخارجيةِ أمرٌ في غايةِ الأهميةِ. وأعتقدُ أنّ أكثرنا يلاحظ أنّ الأمرَ لا يقتصرُ على مجرد تبنِّي بلدانٍ مختلفةٍ مواقفَ مختلفةٍ تجاه قضايا صحية معينةٍ. فالوصولُ إلى إجماعٍ في الآراء بشأن الجوانبِ المختلفةِ التي تؤثِّر على الصّحة أمرٌ مُعقَّدٌ في البلدِ الواحدِ في أغلبِ الأوقات. فالاهتماماتُ المختلفةُ والمواقفُ المختلفةُ بين القطاعاتِ المختلفةِ أمرٌ واقعٌ، وغالباً ما تتنافس هذه الاهتماماتُ والمواقفُ بين قطاعِ الصّحةِ والشؤونِ الخارجيةِ والماليةِ والصناعةِ والتعاونِ الإنمائي والقطاعاتِ الأخرى. ومن اللاّفت للنظرِ كذلك أن نرى كيف تتباينُ مواقفُ البلدانِ واستراتيجياتُها حسب مَن يُمثِّل هذا البلدَ أو ذاك في المفاوضاتِ الدوليةِ. وقد شاهَدْنا في أحيان عديدة كيف تحوَّل إجماعُ الدول الأعضاء على قضايا ومواقف معنيةٍ عندما يجتمع وزراء الصحة في جنيف إلى أمرٍ خلافي ومثيرٍ للجدلِ في نيويورك.

وربّما يحدثُ هذا الموقفُ بسبب وجود عدة عواملَ تؤثرُ على السياسةِ الخارجيةِ. فهناك اعتباراتٌ هامةٌ أُخرى يراعيها قطاعُ السياسةِ الخارجيةِ، منها السّعيُ لتحقيق النّمو الاقتصادي، وحمايةُ المصالحِ الوطنيةِ، وتعزيزِ التنمية، ودعمِ حقوقِ

الإنسانِ. ورأينا كيف خَلقَتْ مبادراتٌ صحيةٌ الخلافَ بسبب عدم تقاربِ المصالحِ الاقتصاديةِ. ورأينا التوترات تنشُب بين التجارةِ والصّحةِ، وبعضُها في أروقةِ منظمة التجارة العالمية في مجالاتٍ تتعلق بالتّبغ، وسلامةِ الأغذيةِ، والحواجزِ التقنيةِ أمام التجارة، والتجارةِ في الخدماتِ، وتوفر الأدويةِ الأساسية، وحمايةِ حقوق الملكية الفكرية. هذه كلُّها أمثلةٌ سوف نتطرقُ إليها في ندوتِنا هذه وتتطلبُ الفهمَ المشترك من القطاع الصحي والقطاعات الأخرى بما في ذلك الشؤون الخارجية والاتفاقَ على مواقفَ تخدُم التنميةَ الوطنيةَ بشكلٍ عامٍ.

أُرحّبُ بكم من جديد وأتطلّعُ إلى مناقشاتٍ مثمرةٍ.